

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتداد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ / ١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ،

وعلل الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وبناء على ما أعرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ / ١٩٥٤ قسم هـ
(وزارة العدل) فرع ٦ (مصلحة الشهر العقاري) باب ٢ (مصرفات
عامة) ، اعتداد إضافي قدره ٤٠٠٠ ج (أربعة آلاف جنيه) لشراء ورق
(عانية ألف جنيه) لشراء سيارات بعض المبيعات التمثيلية في الخارج .

ويؤخذ هذا الاعتداد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد ووزير الخارجية ، تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقرار الجمهورية في ١٨ جمادى الأول سنة ١٣٧٣ (٢٣ يناير سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح.)

وزير الخارجية	وزير المالية والاقتصاد	رئيس مجلس الوزراء
محمود فوزي	عبد الجليل إبراهيم العمرى	محمد نجيب لواء (أ.ح.)

قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتداد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ / ١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ،

وعلل الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وبناء على ما أعرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ / ١٩٥٤ قسم ١٣
(وزارة العدل) فرع ٦ (مصلحة الشهر العقاري) باب ٢ (مصرفات
عامة) ، اعتداد إضافي قدره ٤٠٠٠ ج (أربعة آلاف جنيه) لشراء ورق
حساس ومواد كيماوية مما يلزم تسجيل المفود .

ويؤخذ هذا الاعتداد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد والعدل ، تنفيذ هذا القانون ،
كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقرار الجمهورية في ١٨ جمادى الأول سنة ١٣٧٣ (٢٣ يناير سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح.)

وزير العدل	وزير المالية والاقتصاد	رئيس مجلس الوزراء
عبد الحليم حسني	عبد الجليل إبراهيم العمرى	محمد نجيب لواء (أ.ح.)